بشهوة وحرمت عليه امها لانه نظر الى فرجها فرق بين هاتين المسئلتين
وبينما اذا نظر الى امرأة وداى وجهها حيث لم يحنث ولو نظر الى فرج امرأة
المرأة لا تحرم عليه امها لان ما رأى المرأة ليس بوجه ولا بفرجها انما هذا عكس
وجهها وفرجها ولو نظر الى المرأة فرأى البيع قال ابو يوسف خياره لانه ما رأى المبيع
وانما راى مثالة وكذلك لو نظر فرج امرأة المطلقة عن شهوة في المرأة فتصير مراجعة
جعله رجل حلف قال لعبده ان لم اضربك فلم اضربك فامرأته طالق فراى من
قدر سبل او على ظهر بيت لا يصل الا حنث لانه لم يقدر على ضربه فلم يكن هذا موضع
الضرب فصار كما لو قال لفلان لم اضربك في مرضي الضرب فلم اضربك وكذلك
لو قال لو رأيت فلانا فلم علمك فعبدك حر فراى فلانا هذا الرجل لم يحنث
لانه اذا كان معه لم يكن موضع الاعلام فصار كما لو قال ان رأيت فلانا
فهذا موضع اعلامك فلم اعلمك فلم يحنث ولو قال لعبده رجل استاذنه غلامه في تزويج
امته لرجل فقال المولى ان اذنت لك بتزويجها فعبدي ثم قال اذنت لك بتزويج
النساء او قال اذنت لك بالتزويج حنث لان الاول عام والثاني مطلق الا
ترى انه لو تزوجها ينفذ النكاح ولو قال لعبده ان بعت هذا العبد
باذني فامرأته طالق فاذن له في التجارة فاشترى هذا الغلام حنث ولو قال
اذنت لك في الشراء فاشترى هذا العبد لم يحنث والفرق في
المسئلة الثانية الاذن خاص او مقيد لكن صار ماذونا في التجارة
اجمع حكما لان باذن صدر منه حقيقة اذ امرأة قالت لزوجها ابرأتك عن الخروج
الى منزل فقال انت فعبدي حر ثم قال لها اذنت لك في الخروج لم يحنث فرق
بين هذا وبين مسئلة التزويج وهو الفرق ان التزويج لا يكون الا بامرأة فكما



ثبت الاطلاق في التزويج يثبت الاطلاق في الشراء اما الخروج قد يكون في
منزل احد فلم يكن من ضرورة الاطلاق في الخروج الاطلاق في جهة الخروج
رجل ان فلانا ثقيل وهو عند الناس غير ثقيل وعنده ثقيل لا يحنث الا ان ينوي
عند الناس لان اليمين يقع ما عنده ظاهرا فيحمل عليه ما لم ينو خلافه ولو رجل
قال لعبد فهو حر الى سنة فاشترى عبدا لا يعتق حتى يأتي عليه سنة من يوم اقوى
ولو قال كل عبد اشتريته الى سنة فهو حر فكل عبد لم يشتره يعتق من ساعته
الى تمام السنة والفرق ان التاجيل لم دخل في العتق فصار عدما في الشرط فلا يكون
سنة ولو قال التاجيل هكذا اعتق بعد سنة من حين قال والمسئلة الثانية دخل في الشرط
فصار تاجيلا لليمين رجل حلف ليزورن فلانا او ليعودنه فاباه فلم يأذن ولم
يستأذن حنث والفرق في الوجه الاول لم يتصور البر فلم ينعقد اليمين وفي
الوجه الثاني يتصور ذكر في المسئلة هاهنا وعلى قياس ما ذكرنا في باب الايمان
بعلامة النون واحلنا الى فتاوى ابي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله ان قال
ان لم اخرج من هذا المنزل اليوم فمنع حتى حنث بجبال حنث في هاتين المسئلتين
وهو المختار رجل قال لآخر والله ليفعلن كذا فقال الآخر نعم فالمسئلة على اربعة
اوجه اما ان اراد المبتدئ الحلف او اراد المجيب الحلف او لم
تختلف او اراد المجيب الوعد او اراد المبتدئ الوعد او لم تختلف او اراد المجيب الحلف او لم
يرد ولو نوى واحدا منهما في الوجه الاول كان على ما نوى واحدا منهما حالف كان قوله
نعم جوابا والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال يمين لان كل واحد منهما حالف ينوي
ما نوى المبتدئ عند الاختلاف والمجيب الوعد في الوجه الثالث المجيب حالف
والمبتدئ لان المبتدئ كما نوى عند الاختلاف وهو جعله في الوجه الرابع قوله في
قوله الله المجيب هو الحالف والحالف هو المبتدئ وفي قوله الله المبتدئ

Copyright © King Saud University